مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٥٣ ـ ١٧٧)

التغيّرات في الأسرة الحضرية في الأردن

ابراهيم عثمان
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

المقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل بعض أهم التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن. وتغطي الدراسة زمنياً الخمسين سنة الأخيرة من هذا القرن، بينما تقتصر مكانياً على مدينة عمان. وتمثل هذه المدينة، رغم التفاوت في درجة التحضر، السمات الاجتماعية الثقافية العامة لحضر الأردن.

وقد اخترنا أن ننظر للأسرة، وما يحدث فيها من تغيرات، من خلال وضعها في النسق الاجتماعي الكلي للمجتمع الأردني، فالأسرة سواء كبناء أو كنظام تعتبر جزءاً من البناء أو النسق المجتمعي، تتأثر وتؤثر في النسق وباجزائه الأخرى. ولا يعني هذا، أن درجة التغير في الأسرة، توازي أو تساوي بالضرورة التغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى. ومع هذا يمكن القول بأن التغيرات الأسرية ترتبط بالتغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى، كما أن النظام الأسرى في المجتمع قد يلعب دوراً في إسراع أو إبطاء، أو حتى توجيه التغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى.

وفيما يلي عرض وتحليل لبعض انماط التغير العامة، والتي قد تساعد في فهم طبيعة التغيرات في الأسر الحضرية في الأردن.

لمحة نظرية:

إن النقطة الأولى بالنسبة لطبيعة التغير واتجاهاته، ترتبط بالتوجهات المستقبلية للمجتمع

الأردني، والنماذج البديلة التي تم طرحها في هذا القرن. وقد برز وخاصة منذ الأربعينات نموذجان أساسيان يمكن اعتبارهما قطبي متصل، تتوزع بينهما مواقف وتوجهات الجماعات المختلفة في المجتمع. النموذج الأول يرتبط بالهوية الوطنية والأصالة والسلفية، وأما النموذج الثاني فيقوم على أساس التحديث وخاصة محاكاة المثال الغربي. وهناك مواقف بينية ليس الغوص في تفاصيلها من مجالات هذه الدراسة[١] ويرتبط قرب أو بعد المجموعات داخل المجتمع، بأي من النموذجين، بعوامل عديدة من أهمها الوضع الاقتصادي الاجتماعي. وفي هذا تفترض الدراسة أن الأسر ذات الوضع الاجتماعي الاقتصادي العالي تمثل وتقترب من النموذج الحديث الغربي، بينما تمثل الأسر ذات الوضع الاجتماعي الاقتصادي المتدني النموذج القديم، فالتغيرات الأسرية في مجملها، تتناسب طردياً والوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، ويصح هذا عامة إلا في حالة دخول عامل دخيل قد يبدل من هذه العلاقة، مثل عامل الأيديولوجيا، أو نوع التعليم، إن كان دينياً تقليدياً، أو علمانياً حديثاً.

والحقيقة، أن حتى الذين حاولوا تفصيل أمر التوجهات المختلفة في الوطن العربي، لا يستطيعون أن يدعوا أن تفصيلهم يكون وصفاً دقيقاً لواقع الحال. فالبناء المعقد المتنوع، والتوجهات المختلفة والمتناقضة أحياناً نحو نماذج التغير، تحتاج إلى وصف وتحليل دقيقين واسعين لاعطاء صورة قريبة من الواقع. فالمجتمع العربي كما جاء لدى أحد الكتاب: «انتقالي يتجاذبه الماضي والمستقبل والشرق والغرب في آن واحد، . . . سلفي تقليدي غيبي أصيل في منطلقاته، ومستقبلي متجدد علماني مستحدث في تطلعاته. . . مركزي متصل بالعالم اتصالاً وثيقاً، وهامشي بين مجتمعات العالم الحديث، منفتح متغير بسرعة ومغلق ثابت بشكل مذهل . . .»[٢] والتحدث عن التغير في أي جزء من هذا البناء يعني هذه الأمور مجتمعة، لذلك سنلجأ إلى بيان ما نعتقد أنه الأهم، وإعطاء صورة تقرب الواقع وتبين عمليات التغير الأساسية في الأسرة والنظام الأسري.

ولّما كانت الأسرة بمفهومها التقليدي، وما تقوم عليه من معايير وقيم، هي أحد أهم النظم الاجتماعية المرتبطة بالفرد وتكوينه، فقد لاقت اهتماماً خاصاً، وانعكست المواقف من التغير واتجاهاته، على مواقف الناس من النظام الأسري. فالسلفيون ومن قاربهم، يرون في الأسرة، ببنائها ونظامها التقليديين، والمحافظة عليهما، وسيلة للحفاظ على الهوية والتراث وعقبة أمام موجات التغرب. بينما ينظر لها من هم في الطرف الآخر كعقبة أمام التغير والتنمية، لا بد من إحداث تغيرات فيها، لتنسجم وتسمح بالتغيرات نحو النموذج الحديث،

لقد انعكست هذه المواقف على درجة وطبيعة التغيرات في النظام الأسري، وأدت، في البلدان العربية عامة، إلى إعطاء الأسرة أهمية كبرى، خاصةً فيما يتعلق بها من معايير وقيم وعلاقات. ويحاول ذوو النموذج السلفي ربطها بالنظام الديني، لحمايتها من التغيير، بينما يركز أصحاب التحديث على علاقتها بالتغيرات الاقتصادية في المجتمع، وبالتالي ضرورة إحداث تغيرات في النظام الأسري.

أمّا النقطة الثانية، فهي أن معظم الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية تشير إلى تغيرات دائمة ومستمرة في النسق الاجتماعي، أساسها التغير من التركيز على البناءات التكاملية، والتحول إلى البناءات التكيفية الوسيلية. وأوضح ما يظهر هذا التحول، في النمو المضطرد لأهمية البناءات الاقتصادية، على حساب بناءات القربى والبناءات الدينية. وينعكس هذا على نوعية العلاقات، والأسس التي تقوم عليها، كما يؤدي إلى تبدل البناءات التكاملية، بأشكال تتفق والأوضاع الجديدة، كتبدل البناء العائلي إلى بناء الأسرة[٣] في المجتمعات الحديثة: حيث تعتبر هذه الوحدة الاجتماعية الصغيرة أكثر ملاءمة للبناء الاقتصادي الاجتماعي الحديث[٤].

مثل هذا الاتجاه النظري في تصوير التغير، رغم نفعه وصحته بشكل عام، وعلى مستوى المجتمع، قد لا يصدق كلياً إذا ما طبق على جزء من المجتمع. ففي حالة الأسرة مثلاً، لا يصدق هذا التعميم إلّا بإدخال تعديلات وتوضيحات نوعية. فقد أوضحت دراسات ميدانية عديدة، أنه لم يواكب التحولات من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، تغيرات موازية ومساوية في النظام الأسري. وبالتالي يمكن القول إن التحولات الاقتصادية والسياسية لم ترتبط بدرجة كبيرة، ولم تسبب تغيرات موازية في النظام الأسري. فقد تبين الاستمرار النسبي لبعض النظم التقليدية، وخاصة النظام الأسري، حتى في المجتمعات الحديثة مثل الولايات المتحدة وانجلترة[٥]. فدراسة الأسرة باعتبارها جزءاً من المجتمع، لا يعني إذن أن كل ما يصح وينطبق على المجتمع أو بعض أجزائه، ينطبق بالضرورة على النظام الأسري بالمثل، وبنفس الدرجة. والاختلاف هنا هو اختلاف في الدرجة.

وقد يعود تجاوز الدقة، لدى بعض الباحثين، في هذا الأمر، إلى عدم التمييز بين المستوى العام الكلي من جهة، والمستوى الجزئي من جهة أخرى. فإذا كانت التغيرات الاقتصادية الاجتماعية قد أدت إلى تغيرات في الأشكال الأسرية، فان هذا لا يعني تغيرات

مساوية في المعايير والقيم أو العلاقات الأسرية[٦]، أي لا يعني تغيرات مماثلة في النظام الأسري. فالتبدل من العائلة (الأسرة الممتدة) إلى الأسرة (النووية)، لم يصحبه تبدل مماثل في العلاقات القائمة على القربى، أو في المعايير والقيم التي تحكم هذه العلاقات. وقد يكون مثل هذا التباين في أوجه التغير مرحلياً. ولكنه بالنسبة للأسرة، وخاصة العربية، واقع وحقيقة على الأقل حتى الآن.. ومثل هذا التعديل في الاتجاه النظري العام، قد يفسّر تشابه الأشكال الأسرية في مجتمعات عديدة مع اختلاف النظام الأسري في كل منها، كما يمكن أن نستعين به في تفسير تفاوت أوجه التغيرات في الأسرة العربية.

تظهر جدوى مثل هذا التفريق، من أجل التحليل العلمي، في تناولنا للتغيرات الأسرية في المجتمعات العربية بشكل خاص، الأمر الذي يفسّر التحولات في أشكال الأسرة، مع الاستمرار النسبي للنظام الأسري كجزء عضوي من نظام القربى. وقد أوضحت بعض الدراسات عن الأسرة العربية هذه المقولة. فسميح فرسون يبيّن في دراسته[٧] الظروف التي أدّت إلى استمرار وجود بناء قربى متين في لبنان الحديثة، ويسمّيها بالأسرة الممتدة وظيفياً، تمييزاً لها عن الأسرة الممتدة سكنياً. وتوضح الدراسة استمرار الوظيفة التقليدية للعائلة، رغم ظهور الوحدات الأسرية واستقلالها المكاني. فالأسرة في شكلها وبنائها الجديد تبقى جزءاً فعّالاً في شبكة نسق القربى، وبهذا تستمر في كونها لبنة راسخة في التنظيم الاجتماعي. وتتّفق هذه النتائج مع دراسة الثاقب عن الأسرة في الكويت[٨]، فقد وجد أن الشكل الغالب للأسرة هو الأسر المستقلة سكنياً، حيث بلغت نسبتها ٥٩٪، مع الملاحظة أن علاقات القربى، وشبكة الاتصال بين هذه الوحدات، وبين أعضاء البدنة، لا تزال واضحة وقوية. وتؤكد دراستان لهيئة الأمم مثل هذه النتائج[٩]. فأنماط الزيارة، والحراك المكاني، وعلاقات الجيرة في عمان، تعكس جميعها درجة عالية من التآلف والتكامل والإبقاء على الروابط التقلدية.

وقد اتّضح من هذه الدراسة صحة هذه المقولة، وممّا يدل على ذلك، إضافة إلى الزيارات، بقاء واستمرار المسؤوليات المادية، بين الوحدات، الأسرية الجديدة وأهلهم خاصة أهل الزوج. فقد تبيّن أن ٥٤٪ من أرباب الأسر في الدراسة يساعدون أهلهم مالياً، وأن عدداً كبيراً من الأسر من أصل ريفي لا تزال تتسلم المؤن من الأهل، ويظهر أن واجبات الأبناء المتزوجين نحو أهاليهم، وواجبات هؤلاء نحو أبنائهم المتزوجين، لا تختلف كثيراً عمّا كانت عليه في الأسرة الممتدة سكنياً. وتختلف قوة هذا الترابط باختلاف وضع الأسرة الجديدة

في عمان، فكلّما علا الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة[١٠]، تدنى مستوى الترابط، فإذا أخذنا هذا بعين الاعتبار، يمكننا القول إن الأسرة الحضرية في عمان، لا تزال، على الأقل من الناحية الوظيفية، جزءاً هاماً في شبكة نسق القربى.

وإذا خرجنا من إطار القربى للعلاقات الأسرية، نرى أن البعد المكاني يلعب دوراً مهماً في تحديد وتوجيه العلاقات، فقد تبيّن أن الجيرة تصبح مع الزمن عاملاً أساسياً في بناء العلاقات بين الوحدات الأسرية الجديدة، وتتناسب أهمية هذا العامل عكسياً مع علو الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة. إنّ بعدي القربى والجيرة وأهميتهما في علاقات أهل المدينة، واستمرار هذين البعدين، والتحول البسيط لنسبة قليلة إلى العلاقات القائمة على المهنة، والوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، لدليل على بقاء واستمرار الجماعية القائمة على الأسس التقليدية في العلاقات الاجتماعية.[١١]

إنّ بقاء العلاقات القائمة على القربى والجيرة، والتغير البطيء إلى العلاقات الوسيلية الاقتصادية، يرتبط بمعايير دينية واجتماعية، يجعل من الصعب على الأفراد الإفلات منها، إلّا في حالة كونها عقبة في مسيرة الحراك الاجتماعي للطامحين والمتطلعين إلى أعلى، أو لمن اكتسبوا مكانات جديدة، تستوجب ارتباطات جديدة غير تلك التقليدية.

فالتغيرات الأسرية، وإن كانت بطيئة إجمالاً، إلّا أنها حاصلة ومستمرة، تتفاوت وتتباين بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، فهي أوضح ما يكون عند الفئات العليا. كما أن هذه التغيرات الأسرية تتفاوت في المناشط والأوجه الأسرية ذاتها، فالتغيرات النظمية من قيم ومعايير، أقل وضوحاً من التغيرات البنائية التي تظهر في العلاقات والمكانات وفي الأشكال الأسرية وحجمها، وبعض الممارسات ممّا ستحاول هذه الدراسة بيانه. هذا مع العلم بأن النظام الأسري ذاته يعلب دوراً في إحداث أو عرقلة أو توجيه التغيرات في المجتمع، وإن كان هذا الجانب خارجاً عن أغراض هذه الدراسة.

أهم عوامل التغير:

. لقد أدّى ارتباط الأسرة بالقيم الدينية إلى صعوبة تغيير ما ارتبط بها من معايير وقيم. كما أدّى كون الأسرة وحدة تنظيمية ضابطة إلى تعلق أهل التوجهات السلفية بها، والحرص على حمايتها من أي تغيير. وقد رأت كثير من النظم السياسية العربية في هذا توافقاً مع سياساتها، فعملت على تشجيعه ودعمه. ورغم هذه المواقف، فقد تسربت التغيرات البنائية

الوظيفية إلى الأسرة الأردنية، لأسباب وظروف عديدة، سنحاول تناول أهمّها باختصار في الفقرات التالية:

عالجت دراسات عديدة أسباب التغيرات في الأسرة العربية، وقد عزت دراسات كثيرة هذه التغيرات إلى التغيرات في البنية الاقتصادية.[١٢] ولكن معظم هذه الدراسات حصرت هذا العامل في متغير هو التصنيع. فالتحولات الاقتصادية في مثل هذه الدراسات، أدّت إلى زيادة التصنيع، الأمر الذي أدّى إلى تغيرات بنائية في الأسرة، منها التحوّل إلى وحدات قربى صغيرة، وتختلف وظيفياً عمّا كانت عليه سابقاً. إن حصر التحولات الاقتصادية في التصنيع، أو ذكرها دون بيان بعض جوابنها، قد يؤدي إلى تبسيط الأمر، والأغلب إلى عدم مطابقة الواقع. فإلى جانب متغير التصنيع هناك متغيرات أخرى، كتغير البناء الوظائفي واتساعه، وتغير القطاع التجاري وتحديثه، ثم تغير أساليب الإنتاج في معظم هذه القطاعات. والحقيقة أن التركيز على عامل التصنيع في تفسير التغيرات في الأسرة العربية، أسوةً بما حدث في الغرب، قد يؤدي إلى بعض المغالطة. فالعملية نفسها لم تنشأ وتتطور ذاتياً، ولم يكن لها نفس الحجم الذي حدث في أوربا. وقد تبين من هذه الدراسة أن أثرها للأسباب السابقة ولأسباب ثقافية اجتماعية، لم يكن بالقدر الذي تحاول بعض الدراسات بيانه.

ويمكن القول إن الصناعة والتصنيع قد أثّرت سلبياً على التفاعل العائلي، ففي كثير من الحالات المعاصرة، ظهر أن العائلة تستبدل بالأسرة. فمتطلبات المجتمعات الصناعية القائمة على التخصّص تتطلب مهارات وخبرات ومهناً لا يمكن نقلها من الأباء إلى الأبناء، فكل جيل مختلف عن سلفه ولاحقه. وأهم من هذا أن المجتمعات الحديثة تتطلب مرونة في الحركة الجغرافية، وخاصةً بالنسبة للعمالة، وجميع هذه الظروف تؤدي إلى ظهور وانتشار الأسرة، ومع هذا نجد أن مثل هذا المنطق لا يتفق كلياً ونتائج الدراسات الميدانية، فرغم ظهور الشكل الأسري وانتشاره سكنياً، فإن شبكات القربى لا تزال على درجة كبيرة من الأهمية[١٣]، ويتفق هذا بشكل خاص مع وضع الأسرة العربية.

أمّا العامل الثاني الذي اهتم به الباحثون في تفسير ظاهرة التغير الأسري، فهو التحضر. والأغلب أن يتناوله الباحثون دون تحديد دقيق لمضامينه ومحتوياته، ودون إبراز وبيان اختلاف عمليات التحضر في المجتمعات والثقافات المختلفة. ففي إحدى الدراسات يقول الباحث إن التحضّر - كمرحلة ضمن التقدم التنظيمي الاقتصادي - الاجتماعي - يعمل على تحويل المجتمع من النسق التقليدي إلى النسق الحديث. ويشمل هذا التحوّل

العادات والاتجاهات والمعايير والقيم والقواعد، كما يشمل تغيرات أساسية في البناء العائلي[١٤]. ورغم صحة هذا التوجه بصورة عامة، إلّا أن أسباب وكيفية نشوء المدن العربية ووظائفها، سواء أكانت مراكز إدارية أو زراعية أو سياحية ثم حجمها ودرجة التحضّر فيها، من حيث كون العملية طريقة وأسلوب حياة، جميع هذه الأسباب تفرض درجة من التباين في أثر التحضّر، وقد تجعلها مختلفة عمّا هي عليه في مجتمعات أخرى. وفي الأردن على الأقل، اتّضح أنه لم يكن لعملية التحضّر، حتى في عمان العاصمة، الآثار التي يفترضها بعض الدارسين. فصلات القربى، والصلة مع البلد الأصل، وطبيعة الهجرة إلى المدينة، وغير ذلك من المتغيرات خففت من أثر عملية التحضّر، كما ظهر ذلك في نتائج هذه الدراسة. فقد تبيّن من الدراسة، أنه عندما نضبط عامل مستوى التعليم للوالدين، فإن الفرق بين المدينة والريف في أوجه التغيرات الأسرية المختلفة لا يختلف كثيراً.

وقد تبيّن من الدراسة متعددة الأغراض، وتأكد في هذه الدراسة أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للعائلة هو العامل الأهمّ في تفسير التباين في درجات التغير الأسري بين الأسر المختلفة. كما تبين من هذه الدراسة أهمية متغير المستوى التعليمي للوالدين، وبشكل خاص للزوجة. فكثير من التباين في الاتجاهات والسلوك، ارتبط إلى حدكبير بتفاوت المستويات التعليمية. لذلك اعتمدت هذه الدراسة التباين في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للأسر، أساساً في تفسير تباين التغيرات الأسرية في عمان، وبيان أثر تباين المستويات التعليمية عند الحاجة.

لمحة منهجية:

يصمم البحث عادة طبقاً لمتغيرات عديدة منها، طبيعة الظاهرة المدروسة وغاية الدراسة ودرجة الدقة المطلوبة، وتوفر الإمكانات المادية والبشرية والمالية. وقد لعبت هذه العوامل دوراً هاماً في الطريقة المنهجية لهذه الدراسة. فقد أدى عدم توفر العوامل المادية والبشرية إلى ضرورة الاعتماد، وخاصة كمياً، على دراسات مسحية موجودة. كما أدت الحاجة إلى تفسير التغيرات البنائية للأسرة، إلى ضرورة الدراسات ذات البعد العمودي إلى جانب البعد الأفقي والكمي، وقد اعتمدنا في هذا الأخير على أسلوب دراسة الحالة.

ويعتمد الجزء الكمي الأول على المصادر، المنشورة منها وغير المنشورة ومن أهمها في هذه الدراسة، «مسح الأسرة المتعددة الأغراض» التي قامت بها دائرة الإحصاءات الأردنية.

إلى جانب دراسة أخرى، غير منشورة قام بها مجموعة من طلبتنا، في نفس الوقت الذي اجرينا فيه هذه الدراسة. وتزودنا هاتان الدراستان بالبيانات الكمية. والمعلومات الأساسية، التي تزيد من أمكانية التعميم. وقد تضمن «مسح الأسرة المتعددة الأغراض» مسحاً لعينة تتكون من ٧٥٨٥ أسرة من مدينة عمان. وقد تم اختيارها على أساس التباين في الوضع الإجتماعي الاقتصادي (الطبقي). وقد استعملت الدراسة عدة مؤشرات للتباين الطبقي أهمها: الدخل والوظيفة ومستوى التعليم وظروف السكن بالنسبة لرب الأسرة. وقد اضطر الباحث أن يلتزم بهذه المؤشرات كأساس لتحديد مفهوم الطبقة. رغم اعتقاده بوجوب تعديلها لتناسب الوضع في الأردن، وقد حاول الباحث أن يراعي الأسر في تناوله للحالات التي درسها مباشرة، وخاصة من حيث مسألة النسب والنفوذ.

أما الجزء المكمل لهذا المصدر خاصة، فقد اعتمد على منهج دراسة الحالة لثلاثين أسرة، تم اختيارها من بين حالات الدراسة السابقة، وقد اشتملت العينة الصغرى، عن قصد، على أعداد متساوية من كل طبقة اجتماعية، إضافة إلى عدد إضافي بمثابة احتياطي عند الحاجة، الأمر الذي لم نضطر إليه.

وقد عرفت الأسرة، لغرض هذه الدراسة، بأنها الوحدة الاجتماعية المكونة من الزوج والزوجة وأبنائهما والأقارب الذين يعيشون في نفس المنزل، ويشاركون في استخدام الوسائل والخدمات المنزلية. وقد استبعد من الدراسة الأفراد الغائبون[١٥]، والأقل من ١٥عاماً، كما استبعد كلياً غير الأردنيين.

قام بجمع المعلومات أربعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم الاجتماع في الجامعة الأردنية، وكان يصاحب كلا منهم فتاة طالبة، لتسهيل زيارة الأسر، وإجراء المقابلات مع الإناث ان استدعت الضرورة، وقد ثبت فائدة هذا التكوين للفريق، خاصة في مجتمع كالمجتمع الأردني. وقد تمت زيارة كل أسرة مرات عديدة، حتى استكملت جميع المعلومات اللازمة.

كانت المقابلة مكونة من شقين: الأول، مقابلات مفتوحة تتضمن محادثات مع رب الأسرة، وكان يتم ذلك عادة في حضور جميع أفراد الأسرة. أما الشق الثاني فكان يعتمد على استبيان من ثلاثة أجزاء، الأول، عبارة عن أسئلة حول تاريخ الأسرة العام، أما الثاني والثالث فيختصان بالزوجين والأولاد على التوالي.

وقد اتفق أعضاء هيئة التدريس الأربعة على خطوات جمع البيانات وأساليبها، وذلك من أجل تخفيض أثر الفوارق الشخصية بينهم في ذلك.

وقد وضع استبيان المقابلة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة حول التحولات البنائية، والتغيرات في نظم الزواج والاختيار، إضافة إلى رصد وتحليل التغيرات في حجم الأسرة والتنظيم الأسري، ثم ما يلزم من معلومات حول بعض العلاقات الأسرية وخاصة ما ارتبط منها بوضع المرأة. وتتناول الدراسة فيما يلي هذه المواضيع مع بيان البعد التاريخي متى استوجب الأمر ذلك. وتعتمد الدراسة في تناول البعد التاريخي ومقارنة ما كان بما هو حاضر على المعلومات التي جمعها الباحثون في هذه الدراسة من الأفراد الكبار في حالات الدراسة، ومن بعض ما تم نشره عن المجتمع الأردني عامة، والأسرة خاصة في الفترات الزمنية المختلفة. وقد امتدت الفترة الزمنية إلى ما يقارب خمسين سنة كما تم ذكره سلفاً. كما اعتمد الباحث إلى جانب هذا كله، على خبراته الخاصة، كونه عضواً في هذا المجتمع عايش معظم الفترة الزمنية المذكورة أعلاه.

بعض الخصائص العامة للأسرة في عمان:

تضاعف سكان عمان عدة مرات في النصف الثاني من هذا القرن. فبينما نجد أن ٥٦٪ من جميع السكان قد ولدوا في المدينة، نجد أن ٢٩٪ فقط من هؤلاء، ممن هم في الرابعة عشرة وما فوق قد ولدوا في عمان. وتعود هذه الزيادة، إلى جانب الزيادة الطبيعية المرتفعة، إلى الهجرات الاضطرارية والاختيارية، التي تعرضت لها الأردن. وقد تبين أن أهم أسباب الهجرة إلى عمان (عدا هجرتي ١٩٤٨، ١٩٦٧) كانت اقتصادية ثم سياسية كما يبين الجدول الجدول رقم (١) .

وكان لهذه الهجرات نتائجها في التغيرات الأسرية، فالمهاجرون الفلسطينيون، ونازحو ١٩٦٧، قد اضطروا إلى ترك الشكل التقليدي للعائلة واستبدالها بالأسر الصغيرة، المستقلة سكنياً. وقد أدى هذا التحول إلى إضعاف نسبي لأسس القرابة، وظهور أهمية العامل المكاني، وبالتالي المجتمع المحلي القائم على أساس الحارة أو المخيم. ويمكن سحب القول نفسه بالنسبة للهجرة الاختيارية، خاصة في اقتصاد متطور وحديث، حيث تميل روابط القربى

الجدول رقم (١)
أسباب الهجرة إلى عمان حسب رب الأسرة

الفئة	العدد	النسبة
١. البحث عن عمل	١٣٤	٦٨
٢. خدمات وفرص أفضل	١٢	٥
٣. نقل وظيفي	٣	١
٤. اللحاق بأقارب	١٣	٦
٥. اجباري	٣٨	٢٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

إلى التبدل إلى الروابط اللحمية المباشرة، كما تمثلها الأسرة النووية. وقد تبين من أنماط السكن في عمان، وكما تبين ذلك من الدراسة الطلابية أن حوالي $\frac{٣}{٥}$ الأسر قد أجابوا بأن عائلة الأب الأصلية تعيش خارج عمان، كما تبين أن بين الذين يسكنون وأهلهم في عمان، نصفهم فقط يسكنون وأهلهم في نفس المنطقة (المنطقة عادة يشار إليها بجبل). ورغم هذا الاستقلال السكني، فإن جميع الأسر التي تم مقابلتها، سواء كانت من خلفية حضرية أو ريفية، تحاول الابقاء على الروابط والواجبات القائمة على القربى، خاصة لأفراد العائلة المباشرين، وقد تبين أهمية هذه العلاقة بشكل خاص لأفراد الجيل الأول من المهاجرين إلى عمان. أما الذين ولدوا في عمان، وخاصة من أبناء الطبقة العليا، فاهتمامهم بمثل هذه الروابط، يخف تدريجياً.

إن التحول في العلاقات بين أسر الطبقة الوسطى والعمالية من نسق القرابة إلى المجتمع المحلي، لم يخرج في طبيعته عن الابقاء على الروح الجماعية وأهميتها، وما يرتبط بهذه من معايير وقيم. أما التغير النوعي فقد بدأ يظهر بين نسبة قليلة من أسر الطبقة الوسطى وكثرة من أسر الطبقة العليا، حيث استبدلت علاقات القربى، بالتجمعات المهنية والطبقية.

وقد تبين هذا بوضوح من إجاباتهم حول أنماط الصداقة والزيارات. فقد انحصرت اختيارات الأسر العمالية في الأقارب والجيران، بينما أجاب ٦٥٪ من أسر الطبقة الوسطى بنفس

النمط، أما أسر الطبقة العليا فأغلبهم ٩٠٪ اختاروا معظم علاقاتهم على أساس مهني وطبقي. والجدير بالملاحظة أن الـ ٢٥٪ من أسر الطبقة الوسطى الذين اختاروا الأساس المهني، كانوا جميعاً من خريجي الجامعات وممن يتوقعون تحسن أحوالهم. أما الـ ١٠٪ من أسر الطبقة العليا الذين أكدوا أهمية القربى والجيرة في علاقاتهم، فمعظمهم من المهاجرين الجدد، وأغلبهم من أصول بدوية وريفية.

يمتاز سكان مدينة عمان بعلو نسبة صغار السن في التركيبة السكانية. وتصل نسبة الاعتمادية في العينة ٢ر٥ لكل عضو نشط اقتصادياً، وقد ظهر من الدراسة المتعددة الأغراض أن ١٩٪ من السكان يتكونون ممن هم أقل من خمس سنوات، بينما ٥١٪ أقل من ١٥ سنة حيث كانت هذه النسبة ٤ر٤٥ سنة ١٩٦١، مما يدل على ارتفاع في معدلات الولادة، وإلى عدم التأثر بالبيئة الحضرية في هذا المجال.

وقد أدى الإزدياد المتسارع لسكان عمان، إلى قيام مناطق مزدحمة، خاصة في المناطق الشرقية، والشرقية الشمالية. فمثلاً بالإضافة للكثافة السكانية في هذه المناطق، فإن معدل كثافة الأفراد للغرفة الواحدة يبلغ ٣ر٧٥ لأكثر من ٥٦٪ من أسر الطبقة العمالية والوسطى. وكان معدل عدد أفراد الأسرة العمالية ثمانية أشخاص، بينما وصل إلى ٦ر٩٢ للوسطى و ٥ر١ للعليا، وهذه جميعاً معدلات مرتفعة، إذا قيست بنظائرها فيما يسمى بالمجتمعات المتقدمة، الأوروبية مثلاً.

تمتاز عمان بالنسبة للمناطق الأخرى في الأردن باحتوائها على أفضل الخدمات، ومن هذه الخدمات التعليمية مثلاً. ويبلغ معدل الذين يقرأون ويكتبون ٧٠٪ من مجموع بالسكان، بينما تصل النسبة ٩٠٪ لفئة السن بين ١٥- ٢٠ سنة. للنساء، ويخف هذا الفارق بين الشباب، بينما يرتفع جداً بين كبار السن. كما يظهر التباين على أساس الوضع الإقتصادي الإجتماعي للأسرة، فهو ٨٢٪ للأعلى و ٧٣ للوسط و ٦٦٪ للأدنى. أما للرجال فقط ضمن هذه الأوضاع فهو ٩٠ و٨٤ و ٧٩ على التوالي.

تقريباً جميع الأولاد بين ١٥- ٢٠ قد ذهبوا للمدرسة، بينما تبين أن ١٠٪ من البنات من نفس المجموعة السنية لم تدخل المدرسة. ويزداد هذا الفارق الجنسي بازدياد السن، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (٢)
نسبة من يذهبون إلى المدرسة في عمان حسب الجنس والسن

السن	الذكور	الإناث
٧ ـ ١٢	٩٨	٩٤
١٣ ـ ١٥	٨٩	٧٧
١٦ ـ ١٨	٧٢	٥٢

ويظهر أن التسرب للإناث في انخفاض، كما تبين من الدراسة من حيث اتجاهات الأبوين وحرصهما على أن تكمل البنت المدرسة بجميع مراحلها. وقد يرتبط هذا التغير بارتفاع تكاليف الحياة ومتطلباتها، وبالتالي وجود سوق أفضل للزواج لمن تستطيع العمل. لقد أدت فرص تعليم البنات، إلى ازدياد فرص عملهن، وقد أدى هذا بدوره إلى بعض التغير في اتجاهات الوالدين نحو جنس المولود. فقد صرح ٨٠٪ من الأباء في العينة أن جنس المولود لديهم سيان، بينما تبين من أسئلة أخرى أن الاتجاهات المعلنة هنا. قد لا تتفق وحقيقة الواقع، كما سيظهر فيما بعد. ولقد أدى الاقبال على التعليم إلى رفع معدلات سن الزواج للجنسين، إذ بلغ المعدل حوالي ٢٢ سنة للإناث و ٢٦ سنة للذكور. وتختلف هذه المعدلات طردياً باختلاف الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة.

نظم الزواج والاختيار:

لمّا كان الزواج في المجتمعات العربية، التقليدية خاصة، أكثر من روابط بين فردين، بل يتعدى ذلك من خلال مفهوم النسب، إلى مستوى جماعة الطرف الآخر، ولمّا يترتب على الزواج من واجبات وحقوق، لا تقف عند الفردين المتزوجين، بل تتعدى ذلك إلى علاقات جماعتيهما. فقد أدّى ذلك إلى اهتمام العرب بالاختيار. وقد انعكس هذا الحذر في تفضيل الزواج من الداخل، وكانت روابط القربى أهم محددات إطار الاختيار، يليها أهمية عامل المكان. فالزواج بالقربى حسب رأي الكثيرين من الأباء في عينة الدراسة، يحمي مكانة البنت، ويؤكد علاقات القربى وولاء النسل. ولكن وحتى قبل بداية هذا القرن تدخلت عوامل أدّت إلى كسر هذه القاعدة منها، الحاجة لتحالفات مع جماعات أخرى، خاصة بين

الجماعات الريفية والبدوية، ومنها أيضاً قانون عثماني يعفى بموجبه من يتزوج غريبة (خارج قبيلته أو قريته) من الجندية.

ومع ذلك فقد كانت معظم الزيجات حتى منتصف هذا القرن تتم على أساس الزواج الداخلي. وقد كان من العار أن تتزوج فتاة خارج جماعتها، بينما كان من حق أي رجل أن يكون له حق الاختيار لأبنة العم. وقد تدخل منذ بداية الخمسينات عامل جديد في تحطيم هذه القاعدة، وهو تعليم الذكور، خاصة من الطبقات الدنيا، والذين بدأوا يتطلعون إلى الزواج من متعلمات، فاضطروا إلى الاختيار من خارج الجماعة. هذا إضافة إلى ما سبق ذكره من أثر عوامل الهجرة سواء الاضطرارية أو الاختيارية في ذلك.

وكنتيجة لعدة عوامل منها التوسع الحضري والتعليم والهجرة، وقد يكون من أهمها الاستقلال الاقتصادي للمرأة، فإن مجالات وأسس الاختيار آخذة في التبدل تدريجياً حيث تبيّن أن ٢٧٪ متزوجون من أقارب و٣٢٪ من بلدة أو قرية الأصل و٢٢٪ من منطقة الجيرة في المدينة و٢٨٪ من خارج هذه التصنيفات. فإذا اعتبرنا أن المجالات الثلاثة الأولى تشير إلى الجماعية، فيمكن القول إذن إن الزواج الداخلي القائم على مفهوم الجماعة لا يزال الغالب. وقد يكون أحد أسباب هذا قلة فرص الاختلاط بين الجنسين خارج هذه الأطر، ومع هذا فإن زيادة هذه الفرص، من خلال التعليم الجامعي، ومن خلال العمل في المؤسسات المختلطة، قد يؤدي إلى زيادة فرص الاختيار من غير المجالات الجماعية. وهناك عامل هامّ يتعلق باتجاهات الوالدين نحو مجالات الاختيار، ففي مدينة تنمو بسرعة، وحيث درجة التغير أكثر ممّا تعودوا، يشعر الأباء والأمهات بنوع من التخوف من الخروج من الأطر التقليدية للاختيار خاصة للفتيات. ومع هذا فإن جدول رقم ٣ يبيّن اتجاهات كل من الأباء والأمهات نحو مجالات الاختيار.

جدول رقم (٣)

تفضيل الأباء والأمهات للزواج من الداخل أو الخارج

المجموعة المفضلة	الأباء	الأمهات
	٪	٪
الأقارب	٤٥	٥٨
غير الأقارب	٢٠	٦
الأمر سواء	٣٥	٣٦

ويلاحظ أن اتجاهات النساء لم تخضع لتغيرات كبيرة، وقد ارتبط التغير القليل بالمستوى التعليمي للأم. والأمهات في الطبقة الوسطى والعمالية لا يزلن يشعرن بأن الزواج داخل الأطر الجماعية أكثر طمأنينة. وقد أبدت الأمهات من جميع الطبقات تحفظاتهن على فكرة قيام الأبنة بالمبادرة في اختيار الزوج، أو حتى الانفراد بالقرار.

ويظهر من المعلومات التي تجمعت لدينا أن الزواج لا يزال يعتبر كرابطة بين مجموعتين أكثر من اعتباره رابطة بين فردين فقط، فلا يزال عدم قيام الفردية، أو تقبل الناس لها من الأمور الراسخة في المجتمع الأردني. فلا يزال للأسرة دور كبير في اختيار شريك الزواج، وعلاقات الزوجين بعد تمام الزواج، بما في ذلك الطلاق (انظر جدول ٤). فمثلاً بالنسبة للاختيار وجدنا أن من بين المتزوجات، هناك ٦,٣٪ فقط قابلن أزواجهن في ظروف فردية، سواء في العمل أو الجامعة، ٥,٣٪ قابلنهم في اجتماعات ومناسبات عامة، بينما ٥٠٪ قابلنهم

جدول رقم ٤
الطريقة التي يتم بها التعرف على الزوج بالنسبة المئوية

	وسيلة التعارف	٪
١ ـ	من خلال الأهل والأقارب	٥٠,٠٠
٢ ـ	من خلال الأصدقاء	٢٢,٠٠
٣ ـ	فردياً من خلال العمل أو التعليم	٦,٣٠
٤ ـ	فردياً من خلال مناسبات اجتماعية وعامة	٥,٣٠
٥ ـ	لم يحدث تعارف قبل مراسيم الزواج	١٦,٤٠
	المجموع	١٠٠

من خلال أقارب، غالبا الأخوات أو الأمهات، و ٢٢٪ تقابلوا من خلال أصدقاء، بينما ١٦,٤٪ لم يقابلن أزواجهن قبل عقد مراسيم الزواج. ويظهر أن أنماط الزواج شبه المدبرة

هي الأكثر حدوثا، ولكن لا بد من القول أن التغيرات تدل على زيادة نسبة الاختيارات الفردية الحرة، ويظهر أن تحرر المرأة اقتصادياً من خلال العمل قد لعب دوراً كبيراً في ذلك.

ويختلف موقف الأباء وفي جميع الطبقات الاجتماعية إذا أدخلنا عامل الجنس. فمعظمهم أبدى قبول وجود علاقات شخصية، وبعض حرية الاختيار بالنسبة للأبناء الذكور، بينما ٢٠٪ من الطبقة العليا أبدت استعداداً لإعطاء الفرصة نفسها لبناتهم. هذا رغم أن معظم حالات الدراسة أجابوا بأنهم لا يمكن أن يزوجوا البنت خلافاً لرغبتها.

والغريب أن تباين الاتجاهات على أساس الجيل كانت ضئيلة. فالشباب، عدا بعضهم من الملتزمين بجماعات دينية، يرغبون في وجود علاقات شخصية قبل الزواج، وبدون تدخل الأسرة. أمّا الفتيات فقد كنّ أكثر تحفظاً، وعدا قلة من العاملات وخريجات الجامعة، فقد أبدى معظمهن تخوفاً من الخروج عن أطر الأسرة في الاختيار، وتخوفاً أشد من العلاقات الشخصية قبل الزواج، وذلك حتى لا يتركها أهلها تواجه وحيدة المشاكل لو حدثت بعد الزواج، أو حتى في حالة تخلّي الطرف الآخر عن الزواج بعد وجود العلاقات الشخصية. وقد تبيّن أن أساس هذه المواقف والتوجهات اقتصادي[١٦]، ولذلك يتوقع أن يزول هذا التخوف، والضبط الأسري، بازدياد تأهيل المرأة، وازدياد اعتمادها على نفسها اقتصادياً.

لقد تبيّن أن فترة الخطوبة للوالدين في العينة كانت غالباً قصيرة. يحددها عادة تحضير لوازم العروسين من الملابس الجديدة، وتجهيز بعض الأثاث كما هو متفق عليه في العقد. وقد يتأخر الزواج لأسباب منها المالي، أو وفاة قريب، ولكن كانت القاعدة أن يتم الزواج بعد الخطبة بفترة غير طويلة، ولم تكن هذه الفترة توظف في إتاحة الفرصة للتعارف، بل في الغالب كان يتوقع من الخطيبة أن تحتجب عن خطيبها خاصةً. لقد تغير الوضع بالنسبة لإبنائهم، حيث يسمح في الأغلب بالمقابلة تحت إشراف أسرة الفتاة، وفي حالات معدودة، يمتاز فيها الأهل بمستويات اجتماعية اقتصادية عالية، وتوجهات للنماذج الغربية في طريقة الحياة، يسمح للخطيبين بالخروج منفردين. ويختلف في هذا الأمر الأبناء في اتجاهاتهم، حيث يفضلون اللقاء الحر ودون مراقبة. ولكنهم يتراجعون عن هذا التوجه بالنسبة لقريباتهم، ويختارون اللقاء ضمن إطار الأسرة، لقد اكتشفنا من خلال مثل هذه المواقف أن الجيل الحالي يعيش ازدواجية في اتجاهاته ومواقفه، وهذا في ذاته يعكس طبيعة الموقف الثقافي العام المتأرجح بين النماذج التقليدية والحديثة، خاصة الغربية منها. فقد تبيّن من استجابات الشباب خاصة، الصراع القيمي والتوجيهي الذي يعانون، فأغلبهم غير متأكد ممّا هو خطأ

وما هو صح، وإن كان الجامعيون، وأبناء الطبقة العليا أكثر ميلاً، على الأقل من حيث الاتجاهات، إلى الفردية وإبعاد الرقابة الأسرية.

قبل الحقبات القليلة الماضية، عندما كان أمر الزواج كلياً في أيدي الكبار، كان سن الزواج مقروناً عادة بسن البلوغ. فالخوف على عرض الفتاة، والرغبة في الإنجاب، جعل سن الزواج للفتيات[١٧] يتراوح بين ٦٢-١٦ سنة، أمّا الشباب فقد كان يتراوح بين ١٦ - ٢٠ سنة. لكن هذه المعدلات بدأت ترتفع منذ بداية نصف القرن الحالي. فقد أصبح المعدل في الخمسينات ٢٢ سنة للذكور و١٨ سنة للإناث. أمّا حالياً فقد أصبح ٢٦ سنة للذكور وأكثر من ١٩ للإناث. ويمكن تفسير ذلك بعوامل عدة من أهمها المتطلبات الاقتصادية، والحاجة إلى التعليم، وأحياناً التدريب لمهنة معينة. وقد أثّر هذا كله على معدلات الخصوبة، وحجم الأسرة فظهرت فروق في هذا بين الأباء وأبنائهم من جيل الشباب، كما سيتبين فيما بعد.

التنظيم الأسري والإنجاب:

لقد كانت الأسرة العربية، سواء الريفية أو الحضرية، إضافة إلى كونها وحدة اجتماعية، وحدة اقتصادية، كما كانت حتى قبل منتصف هذا القرن، جزءاً من شبكة قربى تقوم بحماية أعضائها ومسؤولية إعالتهم. وقد أدّى مثل هذا الوضع إلى الرغبة في الإنجاب. وسواء كانت الأسرة تعمل في الحرف أو التجارة أو الزراعة، فقد كان الأطفال الذكور خاصة يلحقون بالعمل في سن مبكرة. إضافة إلى هذا البعد القبلي، فقد أدّى البناء الاجتماعي القائم على فئات أثنوعرقية إلى الرغبة في الازدياد السريع، حيث عملت كل فئة على محاولة مضاعفة أعدادها للإبقاء على، أو لكسب مكانة ووضع في المجتمع الكلي. فقد كانت العوامل الاقتصادية السياسية من أهم عوامل ارتفاع معدلات الخصوبة، وإن كانت هذه قد ارتبطت بقيم تعكسها الثقافات الشعبية، والغريب استمرار عمل هذه القيم، رغم زوال الأسباب الحقيقية لها.

ومن المؤشرات الدالة على عدم توافق القيم بالواقع الاقتصادي وتطوراته، القيمة التي يضعها المجتمع على الإنجاب، فالمجتمع يتوقع ممن يتزوج الإنجاب مباشرة. وتقع مسؤولية هذا على الأقل في البداية على المرأة، وفي بعض العائلات لا تصبح المرأة جزءاً من العائلة

الجديدة إلّا بعد أن تنجب ابناً.

وإلى جانب الواجبات الجماعية، يتطلع الزوجان الشابان بلهفة إلى ولادة طفلهما الأول خاصةً، ويعتبر الأطفال مصدراً للتسلية، وموضعاً للحب والعواطف. وبالتالي فالفترة الزمنية بين الزواج والطفل الأول عادة قصيرة. أمّا الزوجة التي لا تحمل في الأشهر الأولى من الزواج، فتتعرض عادة للفحوص الطبية، وإذا أخفقت هذه للطرق الشعبية. وينطبق هذا القول على جميع الطبقات وعلى جميع المستويات العلمية. ولا يطلب من الرجل التعرض لمثل هذه الخبرات إلّا بعد استنفاد جميع الوسائل مع المرأة. إن اللجوء إلى الطرق الشعبية في انخفاض دائم، بسبب انتشار مراكز الأمومة والطفولة وبعض الوعي الصحي من خلال وسائل الإعلام.

ويعتبر الأطفال من أسس الحياة الزوجية واستمرارها خاصة بالنسبة للزوجة، وبالتالي يستقبلون وخاصة الذكور منهم بالتهليل والأفراح، ويحاط الطفل بالمحبة والرعاية، خاصة من قبل الأم، أمّا الأب، وكمسئول عن التربية فانه يتحفظ عادة في إبداء عواطفه. وتزيد مشاركة المرأة في التربية خاصة بين المتعلمات، حيث تلعب الأم دوراً مهماً في تربية الأطفال.

حاول معظم الأباء والأمهات إظهار عدم الاهتمام بجنس المولود ، ولكن اتجاهاتهم الحقيقية ظهرت عندما طلب منهم إعطاء الرقم المثالي للذكور والإناث الذين يرغبون في إنجابهم، فقد تبين تحيز واضح نحو الذكور. وعندما طلب منهم تسمية أبنائهم، بدأ معظمهم بالذكور أياً كان ترتيبهم في الأسرة.

أمّا بالنسبة للتربية فيظهر أن الأهل يضربون طوق حماية على الإناث، بينما يشجع الذكور على الاستقلال وبعض الحرية. ويربى الذكور على أساس أنهم حماة للأسرة، وأن عليهم مسئولية حماية الإناث والصغار، بينما تشجع الفتاة على الطاعة، والتزام البيت قدر الإمكان. وتختلف هذه الأنماط باختلاف الطبقة الاجتماعية، حيث تزيد درجة المساواة بارتفاع مستوى الطبقة. وقد ظهر من بعض الحالات أن مثل هذا التميز على أساس الجنس قد يتأثر، وينقلب رأساً على عقب، نتيجة نجاح الفتاة في التعليم وفي الحياة الاقتصادية. فقد أصبحت المعيلة الرئيسية للأسرة في بعض الحالات، وهنا تكتسب مكانة عالية داخل إطار الأسرة، ولكن يفضل أن يكون هذا بشكل غير ظاهر للآخرين.

وإذا كانت أنماط التغذية، من حيث تركيب الغذاء وتوازنه وكمياته والعناصر الغذائية

الموجودة في أنواع الطعام، تدخل ضمن عملية التربية، فإن الوعي بها لا يزال محدوداً، ويزداد هذا الوعي كما تبيّن بازدياد تعليم الأم. وتبين أن مجلة «طبيبك» وبرنامج سلامتك هما أهم مصادر المعلومات الغذائية والصحية. ونسبة قليلة تعتمد في معلوماتها على مراكز الأمومة والطفولة. فمعظم الأمهات مثلاً، ما عدا بعض العاملات، يتبعن الرضاعة الطبيعية، ليس بسبب القيمة الغذائية، وإنما للوفر الاقتصادي وسهولتها، ولاستعمالها كوسيلة لتنظيم الولادة، فحوالى ١، ٢١ فقط يستخدمن الزجاجة، معظمهن من العاملات، أو من الطبقة الغنية، ونسبة أكبر تستعمل الوسيلتين معاً بعد عدة أشهر من الولادة.

هذا وعدا بعض العائلات الغنية، لا يوجد في عمان ما يكن تسميته بطبيب العائلة. ولا يذهب الناس للطبيب إلاّ في حالة مرض، وقد تبدّل هذا الوضع تدريجياً بالنسبة للمرأة الحامل. ساعد في ذلك وجود التأمينات الصحية للطبقة الوسطى والعمالية، ووجود مراكز الأمومة والطفولة والجمعيات الطوعية في هذا الميدان كجمعية الطفولة الأردنية.

لقد كان البناء العائلي كفيلاً بحل مشكلة رعاية أطفال المرأة العاملة وذلك لوجود الجدة أو إحدى قريبات أحد الزوجين من الكبار، وإن كان هذا النمط لا يزال موجوداً نسبياً إلا أنه يمرّ بتغيّرات الآن، حيث بدأ انتشار الحضانات وروضات الأطفال لتقوم بهذه الوظيفة، ويمكن القول أن مثل هذا التحول سيؤثر على علاقات الأسرة بالجد والجدة، وأن هؤلاء بدأوا يفقدون بعض أدوارهم الهامة للأسرة مع قيام مؤسسات حديثة لذلك. وقد أدى هذا مع عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى إلى التفكير بمشكلة كبار السن كما يمكن أن تظهر في المستقبل. ولكن غلاء الحضانات، وتدني نوعيتها حتى الآن، أدى إلى إعادة النظر في أهمية العودة إلى النمط العائلي، ومسألة مناسبته وتوافقه مع متطلبات العصر الحديث. إن فكرة العودة إلى نمط العائلة خاصة والحاجة أصبحت ملحة لعمل المرأة، قد تكون من الأمور التي يجب مراعاتها بجدية في بحثنا للتغيرات الأسرية.

وبينما كانت الأنماط الثقافية السالفة تحبّذ الأسر الكبيرة الحجم فإن التغيرات الاقتصادية مثل التصنيع، والتحول إلى الاقتصاد النقدي، إضافة إلى التحضر، قد أدت إلى تبني الأسر صغيرة الحجم. أضف إلى ذلك عوامل مثل ارتفاع تطلعات الناس إلى مستويات حياتية أفضل، وتكاليف الحياة الحديثة، وزيادة مستويات التعليم للوالدين، جميع هذه العوامل ساعدت على تبني الوحدات الأسرية الصغيرة. مثل هذه التحولات لا زالت في بداياتها، وبالتالي فإن الواقع الحقيقي الحالي لا يعكسها، بالدرجة التي نرى في أفعال واتجاهات

الشباب. ويختلف مثل هذا التوجه حسب الطبقة ومستوى التعليم خاصة حيث نراه واضحاً لدى أبناء الطبقة العليا ثم الوسطى، كما يتناسب طردياً مع المستوى التعليمي خاصة للمرأة.

فمعظم النساء، حتى في الطبقة العمالية، عبرن عن رغباتهن في عدد محدود من الأطفال، وفي حالة وجود أسرة كبيرة، فقد عبر معظمهن عن آمالهن في أن لا يحدث نفس الشيء لبناتهن. وكان معدل عدد الأطفال للأسرة المثالية لديهن هو ٣،٤ (٢،١ بنات و٢،٢ أولاد). وقد تبين أن النساء اللواتي يشعرن بتهديد لأوضاعهن الزوجية، مثل فارق التعليم بينها وبين زوجها، يعملن على الإكثار من الأطفال لسد الطريق أمام الزوج الذي يمكن أن يفكر بتغير الزوجة. وقد تبين أن مثل هذه القناعات لدى كثير من الزوجات خاصة في الطبقة العمالية، تقف حائلاً أمام تنظيم الأسرة ومسألة تحديد النسل. هذا إضافة إلى ارتباط هذه المسألة بقيم دينية، مما أدى إلى ارتفاع درجة الخصوبة بين أبناء الطبقة العمالية. ورغم هذا فهناك تبدل في الواقع وفي الاتجاهات حول تنظيم الأسرة وتحديد النسل، كما يتضح من الجدول التالي الذي تمت فيه المقارنة بين توجهات رب الأسرة وأبيه، أي بين جيلين مختلفين.

وقد تبين أن عامل الدين لا يلعب دوراً هاماً في تحديد حجم الأسرة فليس هناك فرق بين الأسر الإسلامية والمسيحية، ولكن معظم التباين يعود لاختلاف الوضع الاقتصادي الاجتماعي، وللمستوى التعليمي بشكل خاص. فمعدل الخصوبة للزوجات في الفئة السنية ٢٠ - ٢٤ مثلاً هو: ١،٠٠ للجامعيات و١،٨ للثانوي و٢،٦ لمن هن دون ذلك. وقد أجمعت الدراسات عن الأسرة في عمان، أن هناك توجهات متزايدة من قبل النساء نحو تنظيم

جدول رقم ٥

عدد الأطفال المرغوب فيهم على أساس رب الأسرة وأبيه بالنسبة المئوية

عدد الأطفال	بالنسبة لرب الأسرة	بالنسبة لوالده
	٪	٪
أقل من ٤	٦٠	٩
٤ - ٨	٣٣	٦٩
٨ وأكثر	٧	٢١

الأسرة وتحديد النسل، وتظهر هذه بشكل واضح بعد الطفل الثاني لدى معظم النساء. ويلعب جنس الأطفال دوراً في ذلك، خاصة في حالة عدم وجود الذكور.

إن أحد العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في تحديد النسل، هو الوعي بوسائله وتوفر مثل هذه الوسائل. وقد توفرت طرق لذلك في المجتمعات العربية منها إطالة فترة الرضاعة الطبيعية، ومنها الانفصال قبل القذف، وأحياناً تتبع الدورة النسائية. وإذا فشلت هذه فقد تلجأ المرأة للإجهاض. فقد صرح عدد من النساء بهذا إما بسبب ضيق الحال، أو لأنها وصلت سناً، أصبحت تخجل فيه من الحمل والولادة. وقد عزى بعضهن ذلك، وخاصة من لهن خلفية ريفية قريبة ، إلى كثرة العمل. أما حالياً فقد أصبحت وسائل منع الحمل الحديثة في متناول الغالبية، وقد تبين أن الزوجين في العينة يعرفان وسيلة واحدة على الأقل. وأكثر الوسائل انتشاراً هي الحبوب ثم اللولب والتطعيم الدوري والتحاميل. كما تلجأ بعض النساء إلى إغلاق قناة فالوبين عن طريق الجراحة.

وبالرغم من هذا الوعي، فلا تزال أسر لا تستعمل هذه الوسائل، رغم وجود الرغبة، اما لأسباب اقتصادية أو دينية. كما أدت المعلومات والشائعات حول مضاعفات بعض هذه الوسائل، وما يمكن أن تسببه من أمراض وخاصة السرطان، إلى تخوف كثير من النساء وإحجامهن عن استعمال هذه الوسائل، زاد في هذا الاعتقاد والسلوك وقوع حالات فعلية، نتيجة اختيار وسائل واستعمالها دون استشارة الطبيب. وقد أدى اهتمام الحكومة والمنظمات الدولية، وتنظيم هذه الأمور، ونشر المعلومات عنها إلى إزالة مثل هذه التخوفات تدريجياً، وأصبحت هذه الوسائل لا تستعمل إلا باستشارة الأطباء، بعد أن كانت الطريقة الأساسية في انتشارها واستعمالها تعتمد أساساً على انتقال المعلومات من امرأة إلى أخرى.

الدور الاقتصادي ومكانة المرأة:

إن التوسع نسبياً للإقتصاد الأردني في الخمسينات والستينات من هذا القرن، والنمو السكاني المرتفع، جعل الحصول على عمل، ليس صعباً على المرأة فقط، وإنما على الرجل العائل التقليدي للأسرة[١٨]. ولكن فتح أسواق العمل العربي، والمردودات المالية من جراء ذلك، أدت مع عوامل التنمية المحلية إلى توسيع ونمو الاقتصاد وسوق العمل الأردني، كما أدى هذا، إلى جانب هجرة كبيرة من الرجال إلى البلدان العربية، إلى الحاجة إلى عمل المرأة. وقد تبدلت مع هذه الحاجة، وحاجة الأسرة نفسها لعمل المرأة، بعض القيم المحيطة

بعمل المرأة. فبعد أن كانت فرص العمل محصورة في التعليم عامة، بدأت المرأة الأردنية تدخل وخاصة منذ السبعينات معظم النشاطات الاقتصادية، عدا الأعمال اليدوية الصعبة.

وقد تبين من استجابات حالات العينة أن معظمهم يحبذون عمل المرأة، وغالبهم، وخاصة أسر الطبقة البوسطى، يحبذون العمل في النشاطات المنفصلة عن الرجال، بينما لم تظهر الطبقة العليا أو العمالية مثل هذه التحفظات. فحوالي ٦٠٪ من مجموع العينة كانوا مع عمل المرأة في جميع النشاطات التي ترغب وتقبل العمل فيها.

يكاد الجميع يتفق على ضرورة تعليم الفتيات، ولكن غالبيتهم يحبذون التعليم المنفصل. كما يختلف موقف الآباء والأمهات في الطبقات المختلفة حول مستوى التعليم المناسب للفتاة. وتتفق أسر الطبقة العليا والوسطى على المستوى الجامعي، بينما يكتفي معظم أسر الطبقة الدنيا بالتعليم الثانوي. وقد يعود هذا الاختلاف في أساسه إلى الوضع الاقتصادي للأسر، والتكاليف الباهظة للتعليم الجامعي. ففي الوقت الذي كان يختار الوالدان المستوى الثانوي، كانا يظهران تحسراً على عدم قدرتهما على إتاحة الفرص لجميع أبنائهما في التعليم الجامعي. ورغم هذه الأوضاع فقد تبين أن نسبة من فتيات هذه الطبقة قد التحقن بالجامعة. ونسبة أكبر التحقن بالكليات الجامعية المتوسطة حيث التعليم لمدة سنتين فقط، وحيث تؤهل الفتاة لمهنة مربحة.

إن هذه التغيرات في فرص التعليم والعمل أدت إلى تغيرات في أوضاع المرأة عامة، وفي مكانتها الأسرية بشكل خاص. ولكن التغيرات في اتجاهات الناس بما فيهم الشباب نحو أمور تتعلق بالاختلاط الاجتماعي، أو تحرر المرأة اجتماعياً واستقلاليتها لا تزال في تأرجح بين القبول والرفض، وهي إن قبلت بين الشباب بالشكل التجريدي الفكري، فإن ذلك لا يعني قبولها في الواقع، وخاصة للأقارب. أما الفتيات فقد عبرن عن وجود تمييز وتحيز من قبل الأهل للذكور، ومع ذلك فقد أبدين ضرورة الحرص والحذر نحو استقلالية الفتاة.

ورغم أطواق الحماية التي تضعها الأسرة حول الفتاة، فإن مكانة المرأة الواقعية في الأسرة هامة. فقد تبين أنها تلعب دوراً هاماً في قبول أو رفض أوجه من التغير، كما تستغل نفوذها، وخاصة لدى الزوج في اتخاذ القرارات. وقد عبر الكثيرون من الأبناء عن أهمية الدور الذي لعبته الأم في دفعهم للتعليم والنجاح. وقد اتضح أن الدور الذي تلعبه الأم في حفز الأبناء للنجاح والتحصيل أهم من الدور الذي يمارسه الأب. ويمنح دور الأم للمرأة مكانة وقوة أكثر بكثير مما يعترف به المجتمع علانية. فمعظم النساء يتمتعن بسلطة كاملة

بالنسبة لميزانية الأسرة، وبالتالي لهن الدور الأكبر في القرارات الخاصة بشؤون الأسرة. ولكن جميع أفراد الأسرة، بما في ذلك الأم، يحاولون أن تظهر الأمور بالشكل الذي يظهر فيه الأب صاحب القرار غير المنازع.

يلاحظ مما سبق أن الأسرة الأردنية الحضرية تتوافق مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق ودرجات شتى، فبالرغم من محاولات الإبقاء على علاقات القربى، وما يرتبط بها من حقوق وواجبات، فقد حدثت تغيرات في معدلات الخصوبة. وحجم الأسرة، وزيادة فرص تعليم المرأة ومجالات عملها، وبالتالي مكانتها في المجتمع.

إن التغيرات الحالية التي تمر بها الأسرة الحضرية في الأردن، ترتبط في غالبها بالوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، وخاصة بالمستوى التعليمي للأبوين. والذي يحدث حاليا، هو ظهور وحدات اقتصادية شبه مستقلة، تبقي على علاقات القربى. ويتوقع أن تضعف هذه العلاقات وتقل أهميتها كأساس لشبكة الإتصال، وأنها ستستبدل تدريجياً بأسس اقتصادية. فالأطر القائمة على البدنة ستستبدل تدريجياً بقيام فئات مهنية ثم طبقات اجتماعية. إن مثل هذا التحول هو تحول نسبي، أي من حيث الأهمية، فلا يمكن توقع زوال أهمية نظام القربى في الأمد القريب أو حتى البعيد. أما حاليا فلا زالت الأسرة محوراً من محاور الحياة الاجتماعية في حياة المجتمع الأردني.

الهوامش

(١) انظر تفاصيل هذه المواقف في: محمد عابد الجابري، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، طبعة ٣، ١٩٨٣، أيضاً الخطاب العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣.

(٢) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص. ١٣.

(٣) يستعمل مصطلح العائلة هنا بدل الترجمة الشائعة التي يرمز إليها بالأسرة الممتدة أما الأسرة فوحدها كافية للتعبير عما شاع تسميته بالأسرة النووية.

(٤) Talcott Parson, «The Kinship System of the contemporary United States, American Anthroplolgist, Vol. 45, 1948.

(٥) دراسات ميدانية عديدة تناولت هذه النقطة منها:

Eugene Litwak, «Geographic Mobility and extended cohesion, ASR., 25, 1960, PP. 385-391,
M.B. Sussman, «The Isolated Nuclear Family: Facts or Fiction, in Social problems, Vol. 6, 1959 also in Kemal M. Nahas,
«The Family in the Arab World», Marriage and Family Living, Vol. 16, 1964, PP. 193-300. Other studies on this same point will be mentioned later.

(٦) See Raymond A. Baur, How the Society Work. Cambridge, Mass., Harvard Press, 1956.
أيضاً ابراهيم عثمان، الأصول في علم الاجتماع، الكويت، كاظمة، ١٩٨٣، ص ٨٤.

(٧) Samih Farsoun, «Family Structure and Society in Modern Lebanon, Ch. 9 in L.E. Sweet, Peoples and cultures of the Middle East, Vol. 11, New York, Natural History Press, 1970.

(٨) فهد الثاقب، «الروابط العائلية ـ القرابية في مجتمع الكويت المعاصر» حوليات كلية الآداب الحولية الثالثة، جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ٢٣-٤٤.

(٩) UNESOB, (1972a) + UNESOB (1972b) in studies of Development Problems in Selected Countries, U.N., N.Y. 1972, also the same conditions can be found in an unpublished paper by.
عزام أدريس، «أثر الحراك الاجتماعي الصاعد على العلاقات القرابية بين الأسرة الزواجية وأسرة التوجيه: في مدينة عمان، ١٩٨٤.

(١٠) وجد فهد الثاقب، نفس الدراسة السابقة، انه كلما ارتفع المركز الاجتماعي الاقتصادي للمبحوث، زادت نسبة الزيارة للأهل يومياً، فهي ٤٨٪ للعليا، بينما ٢٧٪ للدنيا، وتقترب الوسطى من الطبقة العليا. (ص٢٣) ويعود هذا في الكويت لأسباب السكن، وتوفر وسائل الاتصال وأوقات الفراغ. ويعود هذا التباين مع نتائج هذه الدراسة لاختلاف ظروف كل من مجموعات الدراسة والظروف العامة للمدينتين.

(١١) See UNESOB, (1972b). p. 15

(١٢) محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها: دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦. انظر أيضاً علية حسين، الطلاق في المجتمع الكويتي الكويت، ٢٩٧٨، ص ٣٥.

(١٣) Eugene Litwak, op. cit., p. 388.

(١٤) Ghaus Al-Ansari, Modernization in the Arabian Gulf Countries: A Paradigm of cultural change, 1982, PP. 17-18.

(١٥) لم يكن من الممكن إدخال الغائبين لظروف الوقت والإمكانات، رغم الاعتقاد بأهمية دراسة أثر السفر والهجرة على نتائج الدراسة. ولعلها تحتاج إلى دراسة خاصة.

(١٦) ظهر من الدراسة أن الفتيات المؤهلات والعاملات أقل تردداً في تقبل اختيار القرار الذاتي. ليس في مجال الزواج فقط وإنما في أغلب أوجه حياتهن الأخرى. كما تبين أن الأهل مستعدون أكثر لتقبل الاستقلالية النسبية لأمثال هؤلاء.

(١٧) المعلومات عن سن الزواج ومعدلاته للفترة الأولى جاءت نتيجة المقابلات وهي متقاربة جداً مع الدراسات الأخرى عن نفس الفترة والتي يظهر بعضها في قائمة المراجع. أما الأرقام عن الفترة الثانية فهي من دائرة الإحصاءات الأردنية.

(١٨) كانت معدلات النمو السكاني أسرع بكثير من توسع السوق الاقتصادي خاصة عد الهجرات الاجبارية. ولكن الحال بدأ يتبدل ما انفتاح سوق عمل في الدول النفطية أدت مردوداتها ذاتها إلى إحياء سوق العمل في الأردن ذاتها، مما يفسر إلى جانب الغلاء والتضخم زيادة فرص وحاجة المرأة للعمل.

مراجع مختارة للموضوع

(١) حداد، يحي، «التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الأردني: دراسة في التغير الاجتماعي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١.

(٢) حوراني، هاني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٨.

(٣) جواد، سعيد، الصراع الاجتماعي في الريف الأردني، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

(٤) خير، مجد الدين، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية»، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٢، جامعة الكويت، ١٩٨٣، ص ١٤٣-١٦٦

(٥) Antoun Richard t., Arab Village: A social Structure study of a Trans-Jordanian Peasant Community, Bloomington, Indiana University Press, 1972.

(٦) Antoun, Richard T., (1972) Arab Villag: A social Structural Study of a Trans-Jordanian Peasant Community, Bloomington, Indiana University Press, 1972.

(٧) Antoun, Richard T., «On the Modesty of Women in arab Muslim Villages», American Anthropologist, Vol. 70, 1968, PP. 671-697.

(٨) Aswad, Barbara C., «Key and Peripheral Roles of Noble Women in a Middle Eastern Plains Village, **«Anthropological Quarterly.** Vol. 40. 1967, PP. 139-152.

(٩) Beck, Dorothy, «The Changing Muslim Family of the Middle East **Marriage and Family Living,** Vol. 19, 1957, PP. 340-347.

(١٠) Durr, Wesley R., (1973). Theory Construction and the Sociology of The Family, New york, John Wiley and Sons, 1973.

(١١) Castillo, Gelia & Others. «Concepts of Nuclear and Extended Family: An Exploration of Empirical referents», **International Journal of Comparative Sociology,** Vol. 9, 1968, PP. 1-40.

(١٢) Dodd, Peter, «Family Honor and the Forces of Change in Arab Society» International Journal of Middle East Studies, Vol. 4, 1973, PP. 40-54.

(١٣) Goode, William J., World Population and Family Patterns, New York, Free Press, 1963 (paperback- 1970).

(١٤) Rosenfield, Henry, (1957), Analysis of Marriage and Marriage Statistics in a Moslem-Christian Arab Village, p. 32-62 in International Archives of Ethnography. 68 (1957).

(١٥) Rosenfeld, Henry, (1968) Change, Barriers to Change and Contradictions in the Arab Village Family, p. 732-752 in **Amer. Anthropologist 70** (1968).

(١٦) Tutunji-Amr, Nevin 91972), A Brief Statement on Population Policy in Relation to the Welfare of Mothers and Children, Paper for the National Seminar on Population Policy as Related to Development Strategy, Jordan, 1972.

(١٧) Unesob, (1970). Inquiry into a Lebanese village. p. 119-136 in **Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East,** United Nations, New York,

(١٨) Unesob, 1970.

(١٩) Unesob, (1972a), Problems and Policy Implications of Middle Eastern urbanization, p. 42-62 in **Studies of Development Problems in Selected Countries of**

the Middle East, United Nations.
Unesob, (1972b), The development of Urban Nuclei: A Case-Study p. 63-80 (٢٠)
in **Studies of Development Problems in Selected Countries of the Middle East,**
United Nations, New York, 1972.
Unesob, (1972c). A Preliminary Report on Uncontrolled Urban Settlements (٢١)
in Amman, Jordan ESOB/HR/14, Beirut, 1973.

Changes in Urban Family in Jordan

Ibrahim I. Othman

This paper includes an attempt to describe and partially explain changes in the urban family in Jordan. It covers a discussion of the general patterns of change, including changes from functionally integrative structures to adaptive ones (e.g. changes in emphasis from kinship and family to economy), and an attempt to differentiate between structural and institutional changes in order to show, especially in the case of the family, that each may to a great extent occur independently.

The paper also discuss some of the factors introducing family changes. The Socio-economic factor was found to be of major importance; most notable here was the level of education, especially that of women. The last three parts deal with changes in the family, such as changes in mate selection, family relationships, size, status of women, and family planning.